الإستراتيجية الأمريكية بين الثابت والمتغير: قراءة في الأهداف والوسائل.

نورالدين حشود

أستاذ محاضر أ، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة،

hachnouri@gmail.com

تاريخ الإرسال:03/25/ 2022* تاريخ القبول:05/31/ 2022* تاريخ النشر: 2022/06/14

ملخص:

تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية القوة العظمى الأولى عالميا في عالم ما بعد الحرب العالمية الباردة، حيث تنفرد كونها القوة العسكرية الأولى متبوعة بروسيا، إلا أنها تتعرض لمنافسة شرسة من قبل الصين على الصعيد الاقتصادي والتكنولوجي، ما يجعلنا أمام وضع دولي معقد، متعدد المستويات، ومحفوف بالتنافس. ضمن هذه البيئة الدولية المعقدة تسعى الولايات المتحدة للبقاء على قمة النظام العالمي، ومنع بروز أي منافس حقيقي لها، من خلال فرض العقوبات الاقتصادية على المنافسين المحتملين وعلى رأسهم الصين، ومن خلال هذا المقال سنحاول فهم تصور صانع القرار الأمريكي في رسم الأهداف الكبرى للإستراتيجية الأمريكية ببعدها العالمي على الصعيد الاستراتيجي والأمني والاقتصادي وحتى الثقافي، لكي يتسنى لنا مناقشة الوسائل المتبعة في سبيل تحقيق هاته الأهداف بكل أبعادها الأمنية والاقتصادية. وفي سبيل ذلك سنعتمد على المنهج الوصفي التحليلي والاستعانة بالمقارنة، حيث أن المقال خلص في الأخير إلى البعد العالمي لأهداف الاستراتيجية الأمريكية التي يمكن وصفها بالكونية، وهو ما انعكس على تنوع وتعدد الوسائل التي اتبعتها الولايات المتحدة في سبيل تحقيق أهداف استراتيجيتها.

الكلمات المفتاحية: الإستراتيجية الأمريكية، الهيمنة الأمريكية، التنافس الدولي، أهداف الإستراتيجية الأمريكية، وسائل الإستراتيجية الأمريكية.

Abstract:

The United States of America is the world's first superpower in the post-Cold War era, since it is the only military force, followed by Russia, but it faces severe economic and technological competition from China, putting us in a complicated, multi-level, international position filled with struggle.

Within this complex international environment, the United States seeks to maintain its dominance over the global system by imposing economic sanctions on potential competitors, led by China; therefore we will try to comprehend the American decision maker's viewpoint in drafting the key aims of the American strategy in its dimensions. Through this article, we can discuss the means employed to achieve these goals with all of its security and economic aspects at the global strategic, security, economic, and even cultural levels.

To this end, we will use a descriptive-analytical approach and make comparisons. As the article concluded to the global dimension of the American strategy's goals, which can be described as universal, as reflected in the diversity and multiplicity of means that the US used to achieve its strategy's goals.

Keywords:

American strategy, American hegemony, international competition, American strategy goals, American strategy means.

مقدمة:

منذ اندلاع الحرب الباردة كانت الهيمنة الأمريكية -لا احتواء الاتحاد السوفييتي- هي القوة الدافعة وراء إستراتيجية الولايات المتحدة الكبرى. وقد ظهر هذا بوضوح في وثيقة لمجلس الأمن القومي لعام 1968 تضمنت القاعدة الفكرية لسياسة احتواء كونية وعسكرية تمحورت حول:

- تشجيع قيام بيئة عالمية يستطيع النظام الأمريكي أن يعيش فيها ويزدهر.
- إن إستراتيجية الهيمنة هي "الإستراتيجية التي ربما اتبعتها الولايات المتحدة ولو لم يكن الاتحاد السوفييتي موجوداً".

تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية القوة العظمى الأولى عالميا في عالم ما بعد الحرب العالمية الباردة، حيث تنفرد كونها القوة العسكرية الأولى متبوعة بروسيا، إلا أنها تتعرض لمنافسة شرسة من قبل الصين على الصعيد الاقتصادي والتكنولوجي، ما يجعلنا أمام وضع دولي معقد، متعدد المستويات، ومحفوف بالتنافس. ضمن هذه البيئة الدولية المعقدة تسعى الولايات المتحدة للبقاء على قمة النظام العالمي، ومنع بروز أي منافس حقيقي لها، من خلال فرض العقوبات الاقتصادية على المنافسين المحتملين وعلى رأسهم الصين، ومن خلال هذا المقال سنحاول فهم تصور صانع القرار الأمريكي في رسم الأهداف الكبرى للإستراتيجية الأمريكية ببعدها العالمي على الصعيد الاستراتيجي والأمني والاقتصادي وحتى الثقافي، لكي يتسنى لنا مناقشة الوسائل المتبعة في سبيل تحقيق هاته الأهداف بكل أبعادها الأمنية والاقتصادية.

وعليه سنحاول الإجابة على الإشكالية التالية: **إلى أي مدى يمكن أن يؤثر تعاقب الجمهوريين والديمقراطيين على طبيعة الأهداف الاستراتيجية الأمريكية ووسائلها؟** وفي سبيل ذلك، ستكون الفرضية التالية محل اختبار: كلما تغيرت الادارة الأمريكية بين الجمهوريين والديمقراطيين، تغيرت تبعا لها أهداف الإستراتيجية الأمريكية ووسائلها.

سنعتمد على المنهج الوصفي التحليلي والاستعانة بالمقارنة لفهم المكانة الحقيقية للقوة الأمريكية في النظام العالمي الراهن، وقد خلص المقال في الأخير إلى البعد العالمي لأهداف الاستراتيجية الأمريكية التي يمكن وصفها بالكونية، وهو ما انعكس على تنوع وتعدد الوسائل التي اتبعتها الولايات المتحدة في سبيل تحقيق أهداف استراتيجيتها.

1- أهداف الإستراتيجية الأمنية الأمريكية.

إن الولايات المتحدة الأمريكية تسعى من خلال مختلف استراتيجياتها لتحقيق مجموعة من الأهداف تدخل ضمن المصلحة القومية، تعتبرها ضرورية لاستمرار وتطور الأمة الأمريكية، وتحارب كل ما من شأنه أن يمس بجوهر مصالح هذه الأمة الرائدة، ويمكن إجمال هذه الأهداف في خمس نقاط؛ ضمان التفوق الأمريكي ومنع بروز قوة منافسة، ضمان أمن إسرائيل والحلفاء، ضمان تدفق إمدادات النفط، منع انتشار الأسلحة النووية، مكافحة الإرهاب ونشر الديمقراطية.

1-1: ضمان التفوق الأمريكي ومنع بروز قوة منافسة.

إن الولايات المتحدة تسعى لمنع منافستها من أي دولة بقدر ما تسعى لضمان تفوقها في كل المجالات.

أولا: المجال التكنولوجي: لا زالت الولايات المتحدة تحتل صدارة التقدم التكنولوجي، فمعظم المنتجات الأمريكية يتم إنتاجها وفق أحدث المعايير، ولازالت الجامعات الأمريكية تتمتع بالسبق التكنولوجي في الكثير من المجالات على مدى حوالي القرن، بسبب هجرة الأدمغة من أوربا نحو العالم الجديد.

لقد بينت دراسة حديثة أنه من بين 1200 اختصاصي في العلوم الأكثر شهرة في العالم، هناك أكثر من 700يعملون في الولايات المتحدة وهم ينتمون إلى أكثر المؤسسات شهرة، سواء حكومية أو خاصة، وأظهرت الإحصائيات الحديثة أن أكثر من مليون متخرج من الجامعات المرموقة في الولايات المتحدة من هنود وصينيين وكوريين وكنديين وفرنسيين وألمان، ظلوا يعملون في الولايات المتحدة في مجالات تخصصهم خلال التسعينات من القرن العشرين (بوحوش، 2014).

وتكمن أهمية وقوة الصناعة في الإقتصاد الأمريكي من خلال احتلالها مراتب متقدمة على الصعيد العالمي في عدة منتجات: المرتبة الأولى في إنتاج المطاط الصناعي، والسيارات، والثانية في إنتاج الطائرات والثالثة في إنتاج الصلب والرابعة عالميا في الألمنيوم. هذا وتبرز قوة الصناعة الأمريكية كذلك من خلال كون أغلب صناعاتها هي صناعات عالية التكنولوجيا، حيث تشكل الولايات المتحدة أول سوق للحواسيب على الصعيد العالمي، حيث تسيطر على هذا القطاع الأخير شركة كومباك إ.ب.م(COMPAQ IBM) ومما يساعد هذه الصناعات على التفوق هو ارتفاع قيمة الإستثمارات الموظفة في مختبرات البحث العلمي المرتبطة بالصناعة في أمريكا (الفلالي، 2018).

تتركز أهم الأقطاب التكنولوجية بالشمال الشرقي للبلاد نيويورك، بوسطن، واشنطن وفي الغرب لوس أنجلس، سان فرانسيسكو حيث يتركز بهذه الأخيرة أكبر تجمع للمقاولات المختصة في الصناعات الإلكترونية والمعلوماتية.

ثانيا: المجال العسكري: يعتبر الجيش الأمريكي أقوى جيش في العالم بالنظر لتجهيزه المتطور، وترجع جذوره إلى الجيش القاري الذي تشكّل في 14يونيو1775 ، قبل تأسيس الولايات المتحدة، لكي يحارب في الحرب الثورية الأمريكية، وقام كونغرس الكونفدرالية بتأسيس القوات البرية للولايات المتحدة في 3يونيو 1784 بعد نهاية الحرب بدلا من الجيش القاري. ويعتبر الجيش نفسه منحدرا من الجيش القاري، ولذلك يؤرخ تأسيسه إلى أصول تلك القوة، وقد قام الجيش النظاميّ بإعلان قوة يبلغ قدرها 539.675 جندياً، وأعلن حرس الجيش الوطني عن 360.351 جندياً، واحتياطي جيش الولايات المتحدة عن 197,024، مما يجعل المجموع الكلي للجنود 1,097,050 للسنة المالية 2008.

تعتبر بحرية الولايات المتحدة (USN) إحدى فروع قوات الولايات المتحدة المسلحة المسؤولة عن العمليات البحرية الأمريكية، وتعتبر بحرية الولايات المتحدة أكبر بحرية في العالم وأقواها بالنسبة إلى العدد والعتاد، حيث أنها في المرتبة الأولى وهي أكبر من المراكز الإحدى وثلاثين التالية مجتمعة توظف البحرية الأمريكية حاليا أكثر من 340.000 موظف في الخدمة الفعالة وحوالي 128.000 في احتياط البحرية. وتعمل تحت خدمة البحرية 278 سفينة وأكثر من 4.000 طائرة. وتوجد قواعد عسكرية متعددة حول العالم للبحرية الأمريكية. تقع أكبر قاعدة عسكرية للبحرية الأمريكية خارج الولايات المتحدة في مدينة يوكوسوكا، كاناغاوا في اليابان وهي المسؤولة عن حماية اليابان وغرب المحيط الهادي، وتوجد أيضا القاعدة البحرية الجوية في

سيغونيلا في إيطاليا، ويوجد غيرها في أوروبا مثل اليونان وإسبانيا، وتتم قيادتها من قبل مقر البحرية الأمريكية المتواجدة في جزيرة جيتا وقاعدة كبيرة أخرى في خليج غوانتانامو، أما في الشرق الأوسط فتوجد القواعد للبحرية الأمريكية في المنامة بالبحرين وقاعدة السيلية العسكرية في قطر.

لا يزال ميزان القوة العسكرية يميل لصالح أمريكا حسب المفكر **روبرت كاجان** أحد أقطاب المحافظين الجدد، فلا يوجد إلى الآن قوة تعادل قدرات الولايات المتحدة، ولا يوجد أي تدهور في القدرات العسكرية الأمريكية، ولا يزال حجم الإنفاق على الدفاع في الولايات المتحدة الذي يبلغ 600مليار دولار في العام هو الأعلى في العالم، ولا تزال القوات الأمريكية البرية والبحرية والجوية هي الأكثر تقدمًا في تسلحها. (كاجان، 2016)

لقد عرفت ميزانية وزارة الدفاع الأمريكية تزايدا مطردا خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر لمجموعة من العوامل أهمها محاولة مواجهة التحديات الجديدة التي تواجه الأمن القومي، وكذلك وصول الجمهوريين للبيت الأبيض بقيادة **جورج دبليو بوش**، ونفوذ المحافظين الجدد المهووسين بالقوة العسكرية وهيمنة أفكارهم على إدارة بوش، وللتدليل على ذلك سنورد جدولا يستعرض النمو المتزايد في ميزانية الدفاع الأمريكية ابتداء من 2002.

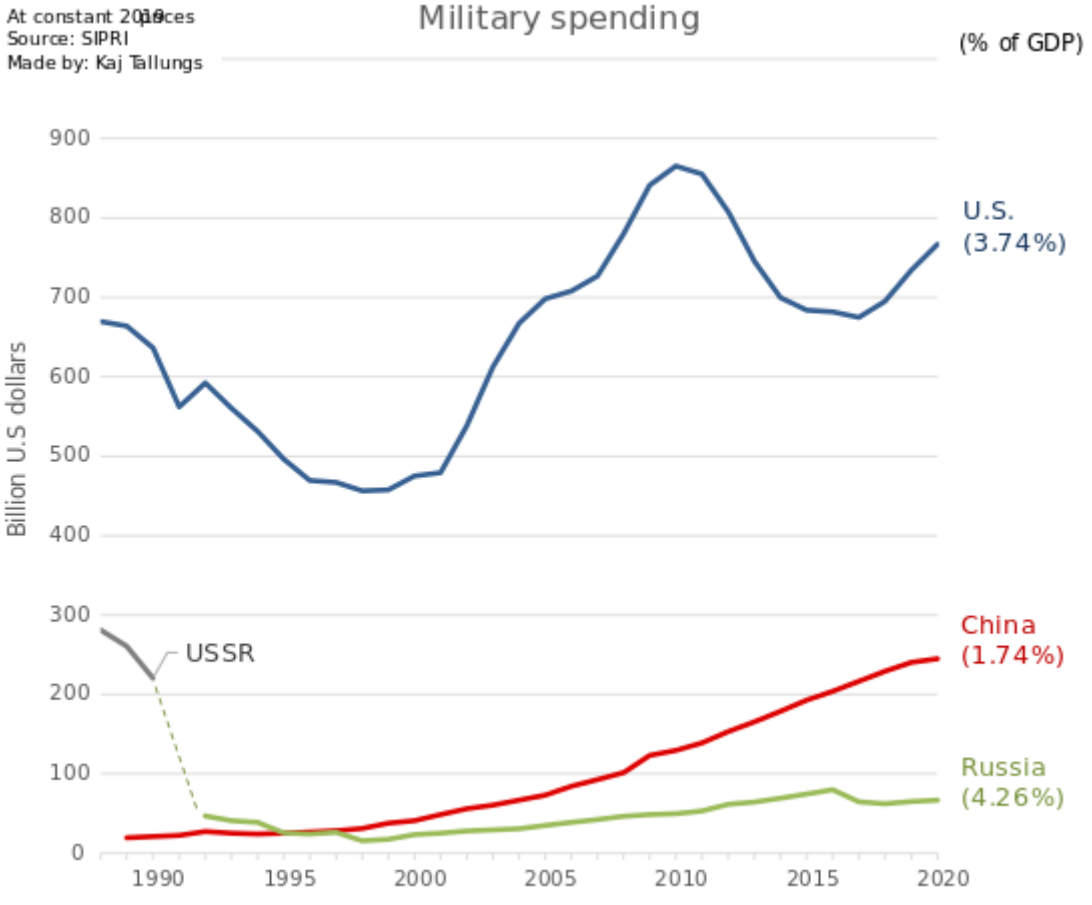

الشكل رقم 1: حجم الانفاق العسكري للولايات المتحدة وروسيا والصين خلال الفترة من 1990 إلى 2020

المصدر: https://en.wikipedia.org/wiki/Military_budget_of_the_United_States

ما يمكن ملاحظته جليا من خلال الشكل هو التزايد المضطرد لميزانية الدفاع الأمريكية، خاصة بعد 2001، تحديدا في ظل فترتي إدارة الرئيس بوش، وهذا راجع لشن حربين ضد ما يسمى الإرهاب في أفغانستان والعراق، حيث وقع الجيش الأمريكي في مستنقع هذه الحرب، التي طالت أكثر مما كان يتصور الإستراتيجيون الأمريكيون، ما أثر سلبا على صورة الولايات المتحدة في العالم، التي سعت لأنفاق المزيد من المال لإنهاء هذه الحرب.

وعلى المستوى العسكري، تمتلك الولايات المتحدة أكبر قوة عسكرية في العالم، فهي تخصص ميزانية سنوية ضخمة لاستثمارها في هذا المجال ما يوازي 30 بالمائة من إجمالي الإنفاق العسكري العالمي ، بل إن الإنفاق العسكري الأمريكي وصل مؤخرا إلى ما يربو عن نصف الإنفاق العسكري العالمي، وعشرة أضعاف الميزانية العسكرية الروسية، وإلى ما يوازي إنفاق الدول الخمس عشرة الأولى في العالم مجتمعة في هذا المجال خلال منتصف التسعينيات (عبد الله، 1996).

فهذه الإمكانيات-كما يرى الخبراء- تؤهل الجيش الأمريكي الذي يصل تعداده حوالي المليونين، ليكون الجيش الوحيد في العالم القادر على خوض حربين في موقعين مختلفين من العالم في نفس الوقت. لذلك على الولايات المتحدة التعامل مع عدد من التحديات الإستراتيجية.

قائمة التحديات الإستراتيجية.

أصدرت وزارة الدفاع الأمريكية في2010 تقرير"المراجعة الدفاعية 2010-2014 " (Quadrennial Defense Review) والذي يتكون من 128 صفحة، وقد استغرق صياغته عاما كاملا وشارك في إعداده 700 شخصية من وزارة الدفاع ومنظومات التسليح ومراكز الدراسات المعنية وخبراء عسكريين بهذا الشأن. يستعرض قائمة التحديات الإستراتيجية للولايات المتحدة.

أ- عمل الصين في إطار خطة لتحديث قواتها المسلحة على تطوير عدد كبير من الصواريخ المتطورة متوسطة وطويلة المدى، مثل صواريخ "كروز"، فضلا عن صنع غواصات هجومية جديدة مزودة بأسلحة متطورة وأنظمة صاروخية دفاعية طويلة المدى، إضافة إلى قدراتها في مجال الحرب الالكترونية وشبكات الكمبيوتر وكذلك المقاتلات الحديثة، وأنظمة المواجهة الفضائية، وهذا يثير الشكوك حيال نواياها المرتبطة بهذه التحديثات في ظل انعدام الشفافية أو مشاطرة المعلومات أو الإفصاح عنها.

ب- حصول العديد من الدول خلال السنوات الأخيرة على عدد من صواريخ كروز المتطورة المضادة للسفن وغواصات صامتة، وألغام متطورة، إضافة إلى مجموعة من الأنظمة التي تهدد العمليات البحرية ويعد هذا تحديا للتفوق الأمريكي.

ج- ستواجه القوات الجوية الأمريكية تحديات جسيمة في النزاعات المستقبلية، من قبل الأنظمة الدفاعية المتكاملة الأكثر تطورا وفتكا، والتي تمتلكها بعض الدول المعادية، فالأنظمة المتطورة لصواريخ أرض-جو والتي تساعد روسيا على انتشارها، ستفرض تحديا متعاظما للعمليات العسكرية الأمريكية على مستوى العالم، خاصّة وأن العديد من الدول تمتلك القدرة على تعطيل أو تدمير الأقمار الصناعية التي تستخدم للاتصالات أو المراقبة أو الأعمال العسكرية.

د- اعتبر التقرير "الفاعلين غير الحكوميين" كتحدي عسكري، فقد باتوا اليوم يمتلكون طائرات من دون طيار وأنظمة صواريخ جوية دفاعية محمولة على الكتف من إيران، ومن الممكن أن يؤدي انتشار -ولو ترسانة

صغيرة من الأسلحة النووية- من قبل الخصوم ووضعها في يد مثل هذه الجماعات، إلى اهتزاز التوازنات الأمنية بالمناطق الرئيسية في العالم، وهو ما سيقوض الأمن العالمي بشكل خطير.

هـ- يعد انتشار القدرات النووية والكيميائية والبيولوجية والراديولوجية، سواء بين الدول أو الفاعلين غير الحكوميين خطرا على قدرة الولايات المتحدة في الدفاع عن نفسها وعن مصالح حلفائها، مثلما يحد من قدرتها على تحقيق الأمن والسلام وضمان الاستقرار الإقليمي وحماية المواطنين، كما أن استعمال القدرات النووية أو البيولوجية، سيكون له تداعيات عالمية شديدة الخطورة.

و- أصبح مجال الإنترنت وتأمينها بالنسبة لوزارة الدفاع يوازي أهمية مجال الفضاء والبر والبحر والجو وباتت القوات المسلحة والاستخبارات، وتكنولوجيا الأسلحة في الولايات المتّحدة تعتمد على شبكات الاتصال وعلى فضاء الاتصال الإلكتروني، وليس باستطاعة الجيوش الحديثة في القرن الـ21 القيام بعمليات فعالة ودقيقة من دون الاعتماد على المعلومات الدقيقة وشبكات الاتصالات، ويتطلب هذا الأمر قيام وزارة الدفاع بتأمين شبكات التواصل الإلكتروني بشكل فعّال، وهو أمر معقد خصوصا إذا علمنا أنّ وزارة الدفاع تدير أكثر من 15 ألف شبكة كمبيوتر موزعة على 4 آلاف منشأة عسكرية أمريكية حول العالم، وهناك حوالي 7 ملايين كمبيوتر وأداة اتصال تابعة لوزارة الدفاع، تعمل يوميا في 88 بلدا، كما أنّ الهجمات في مجال فضاء الإنترنت وسرعتها يميل لصالح كفّة الهجوم وليس الدفاع وهذه الميزة للمهاجمين آخذة في الازدياد مع توفر أدوات القرصنة بشكل أرخص وأكثر تطورا، وأسهل للتوظيف والاستخدام من قبل المنافسين مما كان عليه الأمر سابقا.

ثالثا: المجال الإقتصادي: رغم الصعود السريع للاقتصاد الصيني، إلا أنه لم يلحق بعد بالاقتصاد الأمريكي الذي يتربع على قمة هرم اقتصاديات العالم، حيث قدم الرئيس جورج بوش للكونغرس مشروع الموازنة الأمريكية للعام المالي 2004 الممتد من أكتوبر 2003 إلى سبتمبر 2004، والذي قدر 2.243 تريليون دولار أي بزيادة 4.2 بالمائة عن العام السابق 2003، وبهذا مثلت ميزانية عام 2004 الأضخم منذ انتهاء الحرب الباردة.

إن الموازنة العامة الأمريكية عرفت تزايدا نسبيا منذ 2001، ما يعكس ضخامة وتفرد الإقتصاد الأمريكي على الصعيد العالمي، رغم بعض الركود الذي يعرفه من حين لآخر، ولكن إمساكه بزمام الاقتصاد العالمي؛ من خلال هندسة النظام الاقتصادي العالمي بعد الحرب العالمية الثانية، بفضل نظام بريتون وودز، الذي اعتبر الدولار عملة دولية، مع عدم ضرورة تغطية الولايات المتحدة لما تطبعه من دولارات بالذهب، كل هذا أعطى هامش مناورة كبيرا للاقتصاد الأمريكي.

لقد استطاعت الولايات المتحدة منذ فترة الحرب العالمية الثانية أن تسيطر على مجمل الاقتصاد العالمي وتتحكم فيه، حيث تمكنت من بناء نظام اقتصادي دولي يخدم مصالحها، من خلال المؤسسات الاقتصادية والمالية الدولية التي أفرزها نظام **بريتون وودز**، ونقصد هنا البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، حيث تهيمن الولايات المتحدة على 30 بالمائة من التمويل الخاص، وتتجسد هيمنتها من خلال حقوقها التصويتية بهذه المؤسسات، وقدرتها على اختيار رؤسائهما، ووجود مقرهما على ترابها.

كما نجحت في تأهيل اقتصادها ليكون أكثر قوة واستقرارا على الصعيد الدولي، وسيطرة شركاتها العملاقة على حركة رؤوس الأموال والاستثمار والتبادل التجاري الدولي، مع الدفع بالقوى الاقتصادية الدولية الكبرى المنافسة لها كاليابان ودول الاتحاد الأوربي إلى القبول بالتبادل العالمي وفقا لشروطها، هذا بالإضافة إلى تمكنها من اختراق جل اقتصاديات بلدان العالم. (إدريس، 2003)

إن إجمال الناتج القومي الأمريكي يتجاوز 6 تريليون دولار(ألف مليار)وهو ما يوازي 25 بالمائة من إجمالي الناتج القومي العالمي الذي بلغ أكثر من 26 تريليون دولار عام 1995 . إضافة إلى انتهاء الحرب الباردة وعوامل أخرى بالتأكيد جعلت الصراع بين الدول العظمى ينتقل من الجانب الأيديولوجي والعسكري إلى التفوق التكنولوجي والاقتصادي.

تقدمت الصين عام 2010 خطوة لتصبح ثاني أكبر اقتصاد عالمي خلف الولايات المتحدة، ففي عام 2011 بلغ الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة 15.094 تريليون دولار، تليه الصين 7.298 تريليون دولار ثم اليابان 5.689 تريليون دولار، وهو ما يبين التفوق الأمريكي في هذا المجال حتى على الإقتصاد الصيني الملاحق، أما بالنسبة لعام 2012 فبلغ الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي 15.600 تريليون دولار متبوعا بالصين 8.000 تريليون دولار ثم اليابان 6.000 تريليون دولار، أما عن توقعات العام 2017 جاءت على النحو التالي، الولايات المتحدة 19.700 تريليون دولار- تليها الصين 12.700 تريليون دولار، ثم اليابان 6.700 تريليون دولار. على الرغم من ظهور منافسة قوية ومحتدمة للاقتصاد الأمريكي من بعض الاقتصاديات مثل اليابان والاتحاد الأوربي، وخاصة الاقتصاد الصيني الذي سجل نسب نمو غير مسبوقة وأصبح في المرتبة الثانية بعد الاقتصاد الأمريكي، لذلك يعتقد الكثير من المحللين الاقتصاديين أنه مع حلول 2024 قد تكون الأسبقية في قيادة الاقتصاد العالمي من نصيب الاقتصاد الصيني، وهذا ما يوضحه الشكل التالي:

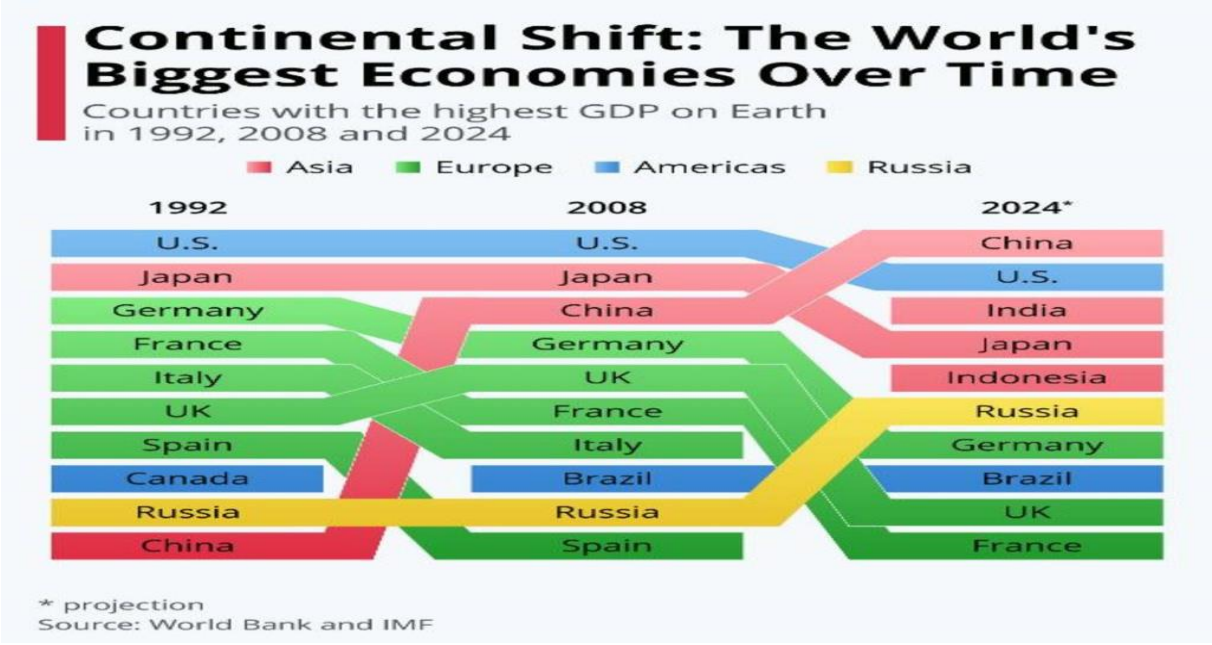

الشكل رقم2: يوضح ترتيب اكبر 10 اقتصادات خلال 1992-2024
https://arabic.cnn.com/business/article/2020/09/08/worlds-largest-economies-gdp

من خلال ما سبق يتضح لنا جليا الجهود الحثيثة والمتواصلة من طرف الولايات المتحدة للحفاظ على ريادتها العالمية على كل الأصعدة، عسكريا، اقتصاديا وتكنولوجيا، في مقابل صعود قوى منافسة ومهددة

للصدارة الأمريكية من طرف الاتحاد الأوربي والصين مثلا، ولكن رغم ذلك فهذه المنافسة لا تشكل خطرا على الزعامة الأمريكية على الأقل في المدى القصير، نظرا لضخامة القوة العسكرية والاقتصادية والتكنولوجية الأمريكية وتفوقها على مجموع عدة دول، زيادة على إدراك صانع القرار الأمريكي لهذه التحديات والعمل على مجابهتها، من خلال تعطيل وإبطاء تقدم المنافسين المحتملين على أي صعيد لكن الوضع لن يطول قبل أن تتزحزح الولايات المتحدة عن الصدارة لصالح القوى الأخرى مثلما حدث مع الإمبراطوريات السابقة؛ مثلا الرومانية والبريطانية والاسبانية.

1-2: ضمان أمن إسرائيل والحلفاء.

يقول الرئيس الأمريكي ريغان 1982 عن أهمية إسرائيل: "لو لم تكن إسرائيل قوية لتوجب علينا أن نقوم بما تقوم به إسرائيل، وبالتالي فإن هذه الدولة بالنسبة إلينا ذات قيمة إستراتيجية لا مثيل لها" (عزالدين، 2015).

يسعى كل مرشح للرئاسة في الولايات المتحدة الأمريكية لفعل كل ما يسمح به النظام السياسي من أجل الفوز بأقصى عدد ممكن من أصوات الناخبين، فيطلقون سلسلة من الوعود الانتخابية تتظافر مع الإسهامات التمويلية تتحول إلى تعهدات سياسية بمجرد تربع الفائز على عرش البيت الأبيض. وفي سياق الحملة الانتخابية الأمريكية لعام 2008، صرح المرشح الرئاسي السيناتور الديمقراطي باراك أوباما بكل شدّة قائلا "لم أكن مسلما قطّ؛ لقد ربّتني أمي وهي علمانية؛ إنا مسيحي وأمارس مسيحيتي بنشاط، لدي تعهد عميق وشديد مع المجتمع اليهودي ويجب أن لا يشك أحد في ذلك أبدا... ومع أمن إسرائيل التي يجب أن تبقى دولة يهودية ... إنني أعارض حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى البلاد، كما أعارض الحوار مع حماس، طالما لم تعترف بشرعية وجود إسرائيل" (نورالدين، 2012).

كشفت صحيفة **كريتسان ساينس منيتور** الأمريكية بأن إسرائيل كلفت الولايات المتحدة ماليا منذ العام1973 أكثر من 1,6 تريليون دولار (أي 1600 مليار دولار)، أي أن كل مواطن أمريكي دفع 5700 دولار بناء على عدد سكان أمريكا اليوم، أكثر من ضعف تكلفة الحرب في فيتنام (نورالدين، 2012).

يأتي في المرتبة الثانية أمن حلفاء الولايات المتحدة، حيث مباشرة بعد الحرب العالمية الثانية عملت الولايات المتحدة على تأمين حلفاءها، وخاصة بعد بروز الاتحاد السوفياتي كقطب منافس لذلك عملت من خلال مشروع مارشال على إعادة بناء وتحصين أوروبا لمواجهة المد الشيوعي، وسعت لاحتواء اليابان وكوريا الجنوبية تحت المظلة الأمنية الأمريكية، وعلى الصعيد العسكري يعتبر الحلف الأطلسي الذراع العسكري الأمريكي لحماية الحلفاء من أي تهديد، وقد توسع الحلف بعد نهاية الحرب الباردة، ليشمل دولا من أوربا الشرقية كانت محسوبة على الاتحاد السوفياتي، ورغم انتهاء الحرب الباردة إلا أن الولايات المتحدة أصرت على بقاء حلف الناتو وعملت على إيجاد دور بديل له، من خلال مواجهة تحديات جديدة مثل الإرهاب وكل ما يهدد الأمن والسلم الدوليين. وبموجب هذا المشروع أنفقت الولايات المتحدة الأمريكية حوالي 12 مليار دولار.

1-3: ضمان منابع وطرق تدفق النفط.

تعتبر الولايات المتحدة المستهلك الأول للنفط من الخارج، ما دفعها للبحث عن حلول لتقليل اعتمادها على النفط الأجنبي، وخاصة منطقة الشرق الأوسط المضطربة، وهو ما تعيشه المنطقة حاليا، وفق ما يحصل في اليمن والسودان ومصر وسوريا وليبيا وتونس، ومؤخرا أظهرت دراسة اقتصادية أعدتها شركة بي بي (بريتيش بتروليوم) أن الولايات المتحدة ستتحرر تماماً من الإعتماد على نفط الشرق الأوسط ودول أجنبية أخرى بحلول عام 2030. وعلق أوباما على ذلك بقوله: "إنتاج الولايات المتحدة من النفط بلغ أعلى مستوياته منذ ثمانية أعوام، وقفز بنسبة 14% خلال الفترة من 2008 إلى 2011 وارتفع إنتاج الغاز الطبيعي بنسبة 10% خلال نفس الفترة، ولدينا إمدادات من الغاز الطبيعي تغطي احتياجاتنا لمئة سنة قادمة، والحكومة عازمة على اتخاذ كل الإجراءات اللازمة لتطوير هذه الطاقة بأمان"، وبالرجوع إلى هيئة المسح الجيولوجي الأمريكي في السنوات القليلة الماضية ، نخلص إلى أنه بفضل التكنولوجيا الحديثة ، تتعزز الإحتياطيات النفطية الأمريكية 10 مرات.

أضف إلى ما تقدم فإن هناك مصادر جديدة أخرى بجانب الأبيار النفطية ، حيث أُعلن في الغرب الأمريكي عن وجود منطقة مساحتها 16 ألف ميل مربع من الصخور والرمال ويطلق الجيولوجيون على ما ترسب في هذه المنطقة اسم " الحجر النفطي " أو النفط الصخري. إن الإنتاج الأمريكي من النفط الخام بلغ7.5 ملايين برميل في اليوم في يوليو 2013 وهو الإنتاج الأعلى في أي شهر منذ عام 1991م.

1-4: منع انتشار الأسلحة النووية.

لقد شكل منع انتشار الأسلحة النووية أحد أهم أهداف الولايات المتحدة، فبعدما انفردت به الولايات المتحدة في أواخر الحرب العالمية الثانية، ولحق بها الاتحاد السوفياتي، ثم توالت مجموعة من الدول التي تمكنت من امتلاك السلاح النووي، مثل الهند والصين وباكستان وفرنسا وبريطانيا، وخوفا من انتشار هذا السلاح الفتاك بادرت الولايات المتحدة للقيام بحملة للحد من انتشاره، كجزء من إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي، لذلك سعت الولايات المتحدة لاستعمال القوة العسكرية أو الدبلوماسية أو الحوافز والمساعدات في سبيل ذلك.

وتتمثل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية (NPT)، تلزمُ الخمسة دول المقرة بامتلاك السلاح النووي؛ الولايات المتّحدة، الاتحاد الروسي، المملكة المتّحدة، فرنسا، والصين أن لا تُحوّل الأسلحةَ النوويةَ، أو أي أدوات متفجّرة نووية أخرى، أَو تقنيتها إلى أي دولة لا تمتلك سلاح نووي. وتَتعهّد الدول غير المالكة للسلاح النووي ألا تَكتسبَ أَو تنتج أسلحة نووية أو أدوات متفجّرة نووية

وقد تركزت الجهود الأمريكية في مجال منع الانتشار النووي بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 خوفا من تسريب أو امتلاك منظمات إرهابية أو مجموعات متطرفة أو دول مناوئة للولايات المتحدة لهذه الأسلحة والتي تمكن من تهديد مصالح وكيان الولايات المتحدة، لذلك عملت الإدارة الأمريكية على التصدي لهذه الظاهرة من خلال الآليات التالية (جمال، 2006):

أ - مبادرة الرئيس **وولكر بوش** 2002، تحت اسم الشراكة العالمية ضد انتشار أسلحة الدمار الشامل، التي تبنتها مجموعة الثماني، ويتم بموجبها جمع 20مليار دولار خلال 10 سنوات، توفر الولايات المتحدة نصف المبلغ، من أجل منع الدول والمنظمات الإرهابية من الحصول على أسلحة الدمار الشامل.

ب – مبادرة الأمان النووي التي أعلنها الرئيس بوش في مارس 2003، تهدف لضمان عدم تسريب المواد المصنعة للسلاح النووي من المنشآت النووية، حتى لا تصل لأطراف مثل إيران وكوريا الشمالية.

ج– التعاون من خلال الأمم المتحدة من أجل منع انتشار الأسلحة النووية، فقد نجحت الإدارة الأمريكية في استصدار قرار مجلس الأمن رقم 1540 الصادر في 28 أفريل 2004، الذي يلزم الدول الأعضاء بتنفيذ

سياسات وطنية تمنع انتشار هذه الأسلحة، وتقديم تقارير دورية عن نشاطاتها في هذا المجال، حيث قامت 116 دولة فعلا بتقديم هذه التقارير منها السعودية ومصر وليبيا وسوريا.

ولقد شكل الكشف عن شبكة عبد القادر خان المتهم ببيع أسرار نووية تقدما في الجهود الأمريكية لمنع الانتشار النووي، وكذلك نسجل تخلي ليبيا عن برنامجها النووي، وتدميرها للبنية التحتية الخاصة بالنشاطات النووية تحت الرقابة الأمريكية، ونقل العديد من مكونات البرامج الليبية للولايات المتحدة. ولا تزال الجهود الأمريكية متواصلة في هذا المجال، خوفا من امتلاك قوى معادية لهذا السلاح الفتاك، واستعماله مستقبلا ضد مصالح الولايات المتحدة.

سعت إدارة أوباما لاستعراض تلك الخطط في مؤتمر حظر الانتشار النووي والذي عقد في ربيع عام 2010.

يقول الرئيس أوباما إنه يرغب في اتخاذ "خطوات إضافية إلى الأمام" مع روسيا لخفض عدد رؤوس النووية المنشورة بل والمضي إلى أبعد من المواقف النووية التي كانت مُتّبعة بين البلدين إبان الحرب الباردة. متابعة المسار الرامي لخفض عدد الرؤوس النووية المنشورة إلى أدنى مستوى منذ الخمسينات من القرن العشرين.

إن كلما سبق يبين أن توجيهات الرئيس أوباما تسعى للحافظ على الاستقرار الاستراتيجي مع روسيا والصين. وتقوي الردع الإقليمي، وتُطمئن حلفاء الولايات المتحدة وشركاءها، في حين أنها ستحدد الأسس للمفاوضات مع روسيا بشأن الطريقة التي يمكننا من خلالها تخفيض المخزونات من الأسلحة النووية الإستراتيجية وغير الإستراتيجية، لتحقيق أهداف معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية.

1-5: مكافحة الإرهاب ونشر الديمقراطية.

أولا: مكافحة الارهاب.

لم يكن مفهوم الإرهاب يكاد يذكر في الأوساط الأمريكية قبل سبتمبر 2001، وبغض النظر عمن يقف وراء هذه الأحداث، فقد أعاد الإستراتيجيون الأمريكيون حساباتهم، وجعلوا من مكافحة الإرهاب محور سياساتهم الأمنية وعلى رأس أولوياتهم، فقد كتب الكثير حول الإرهاب وشنت الولايات المتحدة حربا ضده؟ وهنا يرى بعض المفكرين أنه ليس من المعقول أن نشن حربا على مفهوم مجرد.

ورغم ذلك لم يقدم أي تعريف واضح له، ولعل الولايات المتحدة أرادت ذلك، فهو مفهوم واسع ومطاط، يصلح ليكون تهمة جاهزة على المقاس لكل من يحاول تهديد المصالح الأمريكية.

لقد خاضت الولايات المتحدة من خلال قيادتها لتحالف دولي حربا طويلة ضد الإرهاب بدءً بأفغانستان ثم العراق، لضرب كل الدول التي تأوي الإرهاب أو من المحتمل أن تشكل خطرا مستقبلا على المصالح الأمريكية وفق منهج الحرب الإستباقية.

لقد أصبحت الحرب على الإرهاب أحدى المكونات الرئيسية للإستراتيجية الأمنية الأمريكية من خلال التركيز على ثلاث مستويات، يتمثل الأول في مجابهة المنظمات والجماعات الإرهابية والمتطرفة، على رأسها تنظيم القاعدة بزعامة بن لادن العدو الأول للولايات المتحدة، وفي هذا الصدد عملت الولايات المتحدة على إدخال حزمة من التعديلات الإستراتيجية والأمنية والتشريعية، أهمها ضرورة التنسيق بين مختلف الأجهزة الأمنية وتدرب أعضائها على التحديات الجديدة، ويتمثل المستوى الثاني في استهداف الدول الراعية للإرهاب من وجهة النظر الأمريكية.

أما المستوى الثالث فيتمثل في مطالبة الدول بالإصلاحات الشاملة لتغيير الثقافة السياسية المسؤولة عن إنتاج التطرف الديني، وفي هذا الصدد فقد كان للدول العربية النصيب الأوفر من الانتقادات الأمريكية بوصفها المصدر الأول للإرهاب (جمال، 2006).

وعموما فإن الإدارة الأمريكية تعتمد على وسيلتين في مكافحة الإرهاب وهما (جمال، 2006):

1- برنامج مساعدات مكافحة الإرهاب: والذي تشارك معظم الدول العربية، وتختلف درجة التعاون من تدريب رجال الأمن على مكافحة الإرهاب إلى تبادل المعلومات المخابراتية، ومراقبة تمويل الجماعات الإرهابية.

2- توظيف المنظمات الدولية في مكافحة الإرهاب على المستوى الدولي: وتشمل الأمم المتحدة والإتحاد الأوربي، منظمة الأمن والتعاون الأوربي، وبعض المنظمات الدولية الوظيفية مثل منظمة الطيران المدني الدولية، من خلال التنسيق حول توحيد معايير السلامة وأمن الطيران لمجابهة المنظمات الإرهابية.

ثانيا: نشر الديمقراطية.

وبخصوص الجهود الأمريكية لنشر الديمقراطية في الشرق الأوسط، أصبح التحول الديمقراطي في الدول العربية مكونا رئيسا للسياسة الأمريكية في المنطقة ، فكانت الولايات المتحدة تحافظ على الأنظمة الصديقة وتتغاضى عن وضعية الديمقراطية فيما حفاظا على مصالحها، ولكن بعد أحداث سبتمبر 2001 أصبح التحول الديمقراطي من مقومات السياسة الأمريكية في المنطقة لتفادي التطرف والإرهاب من المنظور الأمريكي، وتمخض عن الإستراتيجية الأمريكي في هذا المجال مبادرتين (جمال، 2006):

1- مبادرة الشراكة مع دول الشرق الأوسط: والتي أعلن عنها الرئيس بوش الإبن في 6 نوفمبر 2003 وعكست العمل الدبلوماسي الأمريكي في مجال تشجيع التحول الديمقراطي في المنطقة، وقسمت هذه المبادرة لأربعة هياكل؛ الهيكل الإقتصادي، السياسي، التعليمي والنسائي، وبلغت ميزانية هذه المبادرة 293 مليون دولار لمدة أربع سنوات من تاريخ إعلانها.

2- مبادرة الشرق الأوسط الموسع: بلورتها الإدارة الأمريكية وجرى الاتفاق على مضمونها في قمة الثماني في 2004، وتقوم المبادرة على تشجيع التحول الديمقراطي وتمكين القطاع الخاص في المجال الاقتصادي لخلق فرص عمل للشباب، والتركيز على إصلاح المجال الاجتماعي، مثل التعليم وحقوق المرأة.

2- وسائل الإستراتيجية الأمريكية.

بعد وقوفنا على البعد الكوني لأهداف الإستراتيجية الأمريكية كونها دولة عظمى، ولها مصالح في كل بقاع العالم، وجب علينا البحث عن الوسائل الكفيلة بتحقيق هاته الأهداف، والتي لا شك ستكون متعددة وشاملة.

2-1: الوسائل الدبلوماسية والسياسية.

وتشير العديد من الدراسات إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية تستخدم منظمة الأمم المتحدة والمنظمات التابعة لها كسلاح سياسي للضغط على الدول الأخرى. ففي عام 1990، عندما صوّت مندوب اليمن في الأمم المتحدة **عبد الله صالح الأشطل** ضد تشكيل ائتلاف تقوده الولايات المتحدة لاستخدام القوة ضد العراق، قام مندوب الولايات المتحدة **توماس بيكيرينغ** ومشى حتى مقعد المندوب اليمني، وأعلمه أن تلك كانت أغلى "لا تصويت". بعد ذلك مباشرة توقفت العمليات والتمويل الذي تقدمه هيئة المعونة الأمريكية USAID لليمن. وهو ما يبين الوجه الحقيقي للمساعدات الأمريكية المرتبطة بمدى التوافق مع الرؤية الأمريكية.

ولا تكتفي الولايات المتحدة باللعب على المستوى السياسي والدبلوماسي الرسمي فقط، بل تتعداه للمستوى غير الرسمي، فالشكل الجديد للدبلوماسية الأمريكية في فترة ما بعد 2001 هو ما سمته وزيرة الخارجية السابقة **هيلاري كلينتون** الدبلوماسية الشعبية، والتي تركز -إلى جانب التعامل مع الحكومات- على التقرب إلى الشعوب وفعاليات المجتمعات لملامسة تصوراتها وتطلعاتها بشكل أعمق. فحسب وجهة نظرها، فإن التواصل لابد أن يذهب إلى ما وراء الحكومة، لاسيما أننا في ظل عصر المعلومات الذي نعيشه يتمتع الرأي العام بقيمة مضافة في الدول، كما أن الجهات الفاعلة غير الرسمية قد تكون أكثر قدرة على التأثير في الأحداث الجارية.

2-2: الوسائل العسكرية: القواعد العسكرية ومبيعات السلاح.

وهي تتنوع بين انشاء القواعد العسكرية البرية والجوية والبحرية حول العالم من جهة، وبين السيطرة على مبيعات السلاح في العالم، بتفضيل الحلفاء وحرمان الأعداء.

أولا: القواعد العسكرية حول العالم:

تتواجد في دول الشرق الأوسط الكبير 63 موقعا عسكريا أمريكيا، وتعتبر كل من مصر وأوغندا وإسرائيل من الدول التي تستضيف قواعد عسكرية لواشنطون. وتتواجد قواعد أمريكا بإفريقيا، في أوغندا واثيوبيا. ويعتقد بعض الخبراء العسكريين أن أمريكا تمتلك أكثر من ألف وثلاثين «1030» قاعدة عسكرية حول العالم، فضلاً عن تطور الصواريخ مثل صواريخ **كروز وتوما هوك** الذي يحاكي تقنية الطائرات بدون طيار (ندى، 2016)، فلديه طاقة للانطلاق لمسافات بعيدة ويشتمل على عقل إلكتروني قادر على تصحيح مساره بواسطة تقنية الجي بي إس، مثلما حدث في ضربة مصنع الشفا بالسودان التي تمت بصواريخ توما هوك، والذي اعتبرته التقارير الأمريكية والإسرائيلية مصنعا للأسلحة.

اكبر عدد للقواعد العسكرية الأمريكية موجود بدولة العراق، إذ يبلغ عددها خمسًا وسبعين (75) قاعدة. أما المملكة العربية السعودية فتضم عددًا من مراكز القيادات العسكرية منها قاعدة الأمير سلطان التي تحتكم على «5000» خمسة آلاف جندي ومركز قيادة القوات الجوية الأمريكية الإقليمية وبها ثمانين طائرة مقاتلة «80» وخمسة آلاف «5000» جندي. أما قطر فبها قاعدة السيليا التي تعتبر مركز قيادة وتضم ستمائة «600» فرد نظامي، وهي مركز لقيادة القوات الأمريكية (ندى، 2016).

أما الأسطول البحري الخامس لأمريكا فمقره بالمنامة عاصمة دولة البحرين، وبسلطنة عمان تستقر قاعدة جوية تضم طائرات قاذفات «اي تي تي ون» وفي الإمارات العربية المتحدة توجد قاعدة جوية تعتبر مستودعات متعددة الأغراض للدعم اللجوستي، إضافة لمراكز السفن الحربية الكبيرة. أما مملكة الأردن فتضم اثنتين من القواعد الجوية هما قاعدة الروشن وقاعدة وادي المربع، وتحتكم هاتان القاعدتان على طائرات مقاتلة ووحدات بحرية استكشافية كالوحدة 22. أما الجمهورية العربية المصرية فتضم عددًا من القواعد التي يستخدمها الجيش الأمريكي للتزود بالوقود والدعم اللجوستي، وتوجد القواعد في منطقتي قنا وراس نباس على البحر الاحمر، وفي المملكة المغربية الهاشمية توجد عدد من القواعد بالاتفاق مع المملكة وتشتمل تلك القواعد على نقاط اتصال وتطل القواعد على البحر الأبيض المتوسط، وعلى المحيط الهادي وتشتمل على مراكز تدريب عسكرية وذلك في مناطق أبو كاديلو وسيدي يحيى، أما نقطة اتصال منطقة قنيطرة فهي خاصة بالقوات البحرية (ندى، 2016) (ندى، 2016). مع التعتيم على الميزانية الحقيقية لوزارة الدفاع، لكي لا يعلم دافع الضرائب الأمريكي ما مصير الأموال التي يدفعها.

ثانيا: الهيمنة على سوق السلاح.

ذكرت صحيفة "نيويورك تايمز" الأمريكية أن مبيعات الولايات المتحدة الأمريكية من الأسلحة تضاعفت ثلاث مرات خلال عام 2011 لتسجل أعلى مستوى لها. وأوردت الصحيفة الأمريكية أنه وفقًا لدراسة بالكونجرس بلغ إجمالي مبيعات أمريكا من الأسلحة إلى الخارج خلال العام 2011 حوالي 66.5 مليار دولار، أي أكثر من 75% من سوق السلاح العالمي الذي بلغت قيمة تعاملاته 85.3 مليار دولار، في حين بلغت عام 2010 مبيعاتها 21.4 مليار دولار، وكشفت الدراسة أن إجمالي مبيعات الأسلحة الأمريكية زاد بشكل غير مسبوق أكثر مما كانت عليه، وبذلك أصبح عام 2011 يمثل أضخم مبيعات للأسلحة في تاريخ أمريكا بالكامل، حيث كان أعلى مستوى عام 2009 بمبيعات بلغت تقريبًا 31 مليار دولار.

ويضيف التقرير أن روسيا تحتل المركز الثاني عالمياً في مبيعات السلاح، رغم أنها تتأخر كثيراً عن الولايات المتحدة من حيث الكميات، فلم تتجاوز مبيعاتها خلال العام2011 (4.8) مليار دولار، ويرى الكثير من المراقبين أن الولايات المتحدة تستغل حالة الفوضى والتوتر في المنطقة العربية لتبيع كميات كبيرة من السلاح، والتي لا تضاهي جودة السلاح الذي يقدم لإسرائيل وبقية الحلفاء.

2-3: الوسائل الاقتصادية: المساعدات والعقوبات.

تنتهج الولايات المتحدة سياسة العصا والجزرة مع الحلفاء والخصوم لفرض هيمنتها، من خلال العقوبات والمساعدات كما سيتم بيانه.

أولا: المساعدات:

في عام 1961، أقر الكونغرس قانون المساعدات الخارجية بناءاً على مبادرة الرئيس كينيدي وبموجبه أدمجت إدارة التعاون الاقتصادي مع كل هيئات المساعدات الخارجية الأخرى في "الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية "USAID كوكالة جديدة مكرّسة للتنمية من خلال وضع برامج طويلة الأمد في العديد من الدول والإلتزام التام من العاملين للعمل في برامج تنجز خلال سنوات عديدة. وقد اشترط الكونغرس أن تركز المساعدات الأمريكية على "الاحتياجات الإنسانية الأساسية: الغذاء والتغذية تخطيط السكان والصحة؛ التعليم وتطوير الموارد البشرية. ووقع الرئيس نيكسون قانون "التوجهات الجديدة" ضمن القانون (PL-93-189) في ديسمبر 1973.

أنشأت إدارة الرئيس جورج بوش مؤسسة تحدي الألفية كوكالة مساعدات خارجية جديدة يقتصر اختصاصها على المساعدات المالية فقط. أما عام 2009، بدأت إدارة الرئيس أوباما إجراء تعديلات رئيسية على البرامج التي تملكها الوكالة للتركيز على المساعدات المالية، وقد عرفت هذه المبادرة بمساعدات "حكومة – لحكومة" أو G2G. ويقول بعض النقاد أن حكومة الولايات المتحدة الأمريكية تعطي المساعدات لمكافئة شركائها السياسيين والعسكريين بدلاً من تقديم أسباب إنسانية واجتماعية لهذه المساعدات في الخارج. وأفاد وليام بلوم أنه في عقد الستينات والسبعينات من القرن الماضي أسست USAID علاقات عمل وثيقة مع وكالة المخابرات المركزية وغالباً ما عمل موظفو وكالة المخابرات في الخارج تحت غطاءها.

يشير العديد من الباحثين إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية تستخدم المساعدات الخارجية كسلاح سياسي للحصول على التنازلات من الدول الأخرى، وممارسة الضغوط عليها.

ثانيا: العقوبات الاقتصادية:

يعد سلاح العقوبات أحد الأسلحة الفتاكة التي تحتكم إليها الولايات المتحدة الأمريكية بوصفها القوة العظمى الأولى في العالم، ويوجد نوعان من العقوبات؛ التجارية والاقتصادية. أما العقوبات التجارية فتشمل حرمان الدولة المستهدفة مما تسميه الحكومة الأمريكية برامج المعاملة التفضيلية وقد طُبّق هذا النوع من العقوبات على الصين، وإذا فشلت العقوبات التجارية تلجأ واشنطن للعقوبات الاقتصادية التي يصادق عليها الرئيس الأمريكي وتستهدف تغيير النظام. وتشمل الحظر التجاري وحظر التحويلات المالية والحرمان من الحصول على قروض من المؤسسات المالية الأمريكية، وكذلك الحرمان من الاستثمار في الأصول الأمريكية. ولأن العقوبات الأحادية أقل فاعلية من العقوبات الاقتصادية المتعددة الأطراف فإن الولايات المتحدة تعاقب (من جانب واحد) كل دولة أو شركة تتعامل مع الدولة المعاقَبة اقتصادياً فتتحول العقوبات بهذه الطريقة من محض أمريكية إلى دولية. إن العقوبات الاقتصادية التي تفرضها الولايات المتحدة ضد كوبا منذ 51 عاماً أشهر مثال.

2-4: الوسائل الثقافية:

تلعب العوامل الثقافية دورا مهما في تحقيق غايات السياسة الأمريكية، خاصة وأن الولايات المتحدة تتمتع بجاذبية كبيرة في هذا المجال، ويتجلى ذلك من خلال انتشار الثقافة الأمريكية مجسدة في الأفلام والأغاني الأمريكية، حيث تعتبر الولايات المتحدة من خلال هوليود المنتج الأول للأفلام عالميا. والنموذج الأول في نمط اللباس والأكل الأمريكي، فقد غزت محلات الوجبات السريعة الأمريكية العالم مثل **ماكدونالدز وكوكاكولا**، كما تحظى وسائل الإعلام الأمريكية بمتابعة كبيرة حول العالم مثل محطة CNN وكذلك نسجل سيادة القيم واللغة الأمريكية العالم بصورة لم يسبق لها مثيل، وتتضح جاذبية الثقافة ونمط العيش الأمريكيين في رغبة عدد كبير من الناس في الهجرة لأرض الأحلام، ففي 1996 تقدم أكثر من مليون طلب للهجرة نحو الولايات المتحدة (فريد، 1997)، والعدد في تزايد مستمر كل عام بفارق كبير عما عداها من الدول حيث وصل مؤخرا لأكثر من مليوني طلب. لذلك تعتبر القوة الذكية والدبلوماسية الشعبية جوهر النظرة الجديدة للوسائل الثقافية للاستراتيجيات الأمريكية.

أولا: القوة الذكية

مع تولي إدارة جديدة للحكم في الولايات المتحدة منذ يناير العام 2009، أضحت الأطروحة النظرية للأدميرال ناي -حول ظهور أنماط غير عسكرية للقوة في العلاقات الدولية- موضع اهتمام عدد كبير من المحللين في الولايات المتحدة الأمريكية، القوة الخشنة المعتمدة بحالة أفغانستان والعراق، إنما كان من شأنها الإضرار بصورة أمريكا، وأن القوة الناعمة هي البديل. بالتالي فالاعتقاد القائم، منذ وصول أوباما للسلطة، إنما العمل على مزج القوتين معا، بزمن السلم كما بزمن الحرب، في إطار ما سماه جوزيف ناي ب"القوة الذكية" (يحيى، 2012).

" ترى "هيلاري" أن أبرز مهامها كوزيرة لخارجية الولايات المتحدة تتمثل في تحقيق الاتساق والاندماج بين الدبلوماسية والتنمية، وتشديد الأهمية على ذلك بالقدر نفسه الذي تحظى به تنمية القدرات الدفاعية الأمريكية، وهو الأمر الذي وصفته بأنه ترسيخ لمفهوم "القوة الذكية" (علا، 2017) Smart Power، كنهج جديد لحل المشاكل العالمية، إلا أنه لن يتحقق دون تعزيز " القوة الأمريكية المدنية" وتوسيعها إلى أبعد مدى.

ثانيا: الدبلوماسية الشعبية.

لقد صار العالم اليوم مليئا بالتحديات والمشكلات الكبرى التي تختبر قدرة الإدارة الأمريكية الجديدة على التعامل معها، بدءا بقضايا التطرف العنيف، مرورا بالركود الاقتصادي العالمي، وصولا إلى التغير المناخي والفقر. وحسب وجهة نظر وزيرة الخارجية الأمريكية، فإن هذه الأزمات تتطلب حلولا جماعية وتعاونا دوليا، وكما ترى وزيرة الخارجية الأمريكية ، فإن إحدى آليات دمج الدبلوماسية بالتنمية لقيادة القوة المدنية، هي الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، التي تعرف بـ"هيئة المعونة الأمريكية"، والتي يجب أن تأخذ حيزا مهما في الاستراتيجيات الأمريكية المستقبلية.

وفور توليها منصبها كوزيرة خارجية في الإدارة الأمريكية الجديدة، أطلقت "هيلاري"، في يوليو 2009، أول مراجعة دورية لأعمال الدبلوماسية والتنمية عرفت باسم "QDDR" على غرار مثيلتها في وزارة الدفاع، والتي تهدف لتحديد كيفية تحقيق التعاون والتكامل، وتعزيز نقاط الاتفاق بين الدبلوماسية والتنمية، وعليه لا يؤسس سفير الولايات المتحدة العلاقات فقط مع حكومة البلد الذي يستضيفه، وإنما يقيم حوارا وتواصلا أيضا مع شعبها. إذ تجعل من المشاركة العامة واجبا على كل دبلوماسي، يتم تحقيقه عبر اللقاءات والاجتماعات المفتوحة مع وسائل الإعلام، والتوعية المنظمة، والفعاليات في مدن المقاطعات والمجتمعات الصغيرة، وبرامج تبادل الطلاب، والاتصالات المباشرة بين المواطنين والمنظمات المدنية. ففي القرن الـ21، أصبح من المحتمل أن يلتقي الدبلوماسي مع شيوخ القبائل في قرية ريفية كنظراء مماثلين لوزير الخارجية في تلك الدولة وتدلل **"هيلاري"** على وجهة نظرها قائلة: خلال زيارتي لدولتي إندونيسيا وتركيا، أجريت لقاءات ثنائية مع مسئولين حكوميين، إلا أنني اجتمعت أيضا مع قادة المجتمع المدني. وهو منظور جديد نسبيا في السياسة الخارجية الأمريكية.

الخاتمة.

في نهاية كلامنا عن أهداف الاسترتيجية الأمريكية ووسائلها المسخرة لخدمة المصالح الإستراتيجية للولايات المتحدة يمكننا الوقوف على مدى تداخلها وتعقيدها، فالأهداف تتسم بالطابع الكوني، باعتبار الولايات المتحدة القوة العظمى الأولى عالميا، ما جعل لها مصالح امنية وعسكرية واسعة النطاق، وزاد هذا الدور بعد نهاية الحرب الباردة، حيث نصبت الولايات المتحدة نفسها وصية على العالم في مجال الديمقراطية ونشر النموذج اللبرالي الأصلح للعالم دون مراعاة لخصوصية الأمم الأخرى، تطبيقا لمبدأ ما يصلح لأمريكا يصلح للعالم، وهو ما نستشفه في افكار فوكوياما حول نهاية التاريخ.

وبخصوص الوسائل فإنها قد تعمل بشكل منفرد أو مركب للوصول للأهداف المرجوة، وتجدر الإشارة إلى أن تغير وتعاقب الإدارات الأمريكية بين الديمقراطيين والجمهوريين ينعكس على ترتيب أولويات اللجوء لمختلف الوسائل، فعادة تميل الإدارات الجمهورية لاستخدام القوة الصلبة، من خلال التهديد بالقوة العسكرية واستخدامها، لتحقيق أهداف الإستراتيجية الأمريكية، وهو ما حصل مع جورج بوش الإبن بشنه الحرب على أفغانستان والعراق تحت مسمى الحرب على الإرهاب. في حين تميل الإدارات الديمقراطية لانتهاج القوة بشكل أقل حدة من خلال فرض العقوبات الاقتصادية وحظر الأسلحة والتجارة وتجميد الأصول، لإرغام الدول على العودة للصف والقبول بالوضع الراهن، ومثال ذلك الحزم المتتالية من العقوبات الاقتصادية على العراق أثناء رئاسة **بيل كلينتون**، وخلال حكم **أوباما** مع إيران، وخلال حكم بايدن مع روسيا.

وبخصوص اشكالية هذا المقال، يمكن القول أن تعاقب الادارات الجمهورية والديمقراطية، لا يؤثر على طبيعة وحجم الأهداف الاستراتيجية للولايات المتحدة ذات البعد الكوني، ولكن الاختلاف يكمن في أولوية الوسائل المتبعة؛ ما بين العسكرية لدى الجمهوريين والاقتصادية لدى الديمقراطيين، وهو ما وقفنا عليه من خلال

تمحيص ودراسة تصور صانع القرار الأمريكي خلال فترات مختلفة، وهو ما يبن لنا خطأ الفرضية في شقها الأول المتعلق بتغير أهداف الاستراتيجية الأمريكية بتغير الجمهوريين والديمقراطيين، حيث سجلنا ثبات الأهداف. عكس الجزء الثاني من الفرضية، حيث سجلنا تحولا في ترتيب الوسائل المستخدمة لدى كل إدارة وهو ما تم بينه انفا.

ويمكن القول بأنه كثيرا ما تختفي الحدود بين أهداف الإستراتيجية الأمريكية ووسائلها فيصعب التفريق بينهما، فمثلا يصعب تصنيف ضمان التفوق الأمريكي ضمن أهداف أو وسائل الإستراتيجية الأمريكية، فمن جهة يعتبر أحد أهداف الإستراتيجية الأمريكية باعتباره غاية في حد ذاته، ومن جهة أخرى يمكن اعتباره أحد الوسائل الكفيلة بتحقيق المصلحة العليا للولايات المتحدة، ويكاد ينسحب هذا الكلام عن بقية الأهداف والوسائل، ما يخلق تداخلا عميقا بينهما يزيد من تحديات البحث.

المراجع:

أولا: الدوريات.

الاكريني، إدريس. (2003). الزعامة الأمريكية في عالم متغير: مقومات الريادة واكراهات التراجع. *المستقبل العربي*، 58-71.

مظلوم، جمال. (2006). الشرق الوسط في الاستراتيجية الأمريكية. *شؤون خليجية*، 148-161.

عبد الخالق عبد الله. (1996). النظام العالمي: الحقائق والأوهام . *السياسة الدولية*، 32-51.

هاليدي، فريد. (1997). ها يظل النظام العالمي تحت الهيمنة الأمريكية؟ *الباحث العربي*، 12-29.

ثانيا: المواقع الاكترونية.

اليحياوي، يحيى. (29 اوت, 2012). *أوباما وأطروحة القوة الذكية*. تاريخ الاسترداد 16 افريل, 2016، من http://hespress.com/opinions/11560.html

محمد أحمد، ندى. (20 نوفمبر, 2016). *القواعد العسكرية حول العالم*. تاريخ الاسترداد 28 مارس, 2018، من http://www.alnilin.com/news-action-show-id-57422.htm

محمد أحمد، عزالدين. (21 جانفي, 2015). *أبعاد السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة الخليج العربي*. تاريخ الاسترداد 22 سبتمبر, 2017

عبد الحكيم الفلالي. (26 فيفري, 2018). *الولايات المتحدة الأمريكية قوة اقتصادية*. تاريخ الاسترداد 13 افريل, 2019، من http://www.madariss.fr/HG/2eme/Filali_2/USA.pdf

عبد الله، علا. (07 جانفي, 2017). *القيادة عبر القوة المدنية: إعادة تعريف الدبلوماسية الأمريكية تجاه العالم*. تاريخ الاسترداد 21 جوان, 2018، من http://www.siyassa.org.eg/NewsContent/5/25/1707

عواد، نورالدين. (11 اكتوبر, 2012). *مقاربة للسياسة الخارجية الأمريكية في عهد باراك أوباما*. تاريخ الاسترداد 22 ماي, 2017، من http://www.grenc.com/show_article_main.cfm?id=23070

عمار بوحوش. (14 جانفي, 2014). *الدولة الوطنية في مواجهة العولمة والتغير في العلاقت الدولية*. تاريخ الاسترداد 12 06, 2016، من www.ammar.bouhouche.net/downloads.html

روبرت كاجان. (25 ماي, 2016). *أسس القوة: لماذا لن تتراجع القوة الأمريكية في العالم؟* تاريخ الاسترداد 9 سبتمبر, 2018، من http://www.siyassa.org.eg/NewsContent/5/25/2224

(بلا تاريخ). تم الاسترداد من http://ara.reuters.com/article/topNews/idARACAE87Q0EI20120827?sp=true